



بطاقة المنصب رقم 1

مهام المدير العام للتجارة

تُناط بالمدير العام للتجارة الاختصاصات التالية :

- ✓ إعداد، بتنسيق مع الفاعلين المعنيين، الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع التجارة والتوزيع وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات النشيطة في هذا القطاع، وضمان تنفيذها وتتبعها ومواكبتها؛
- ✓ القيام، مع الفاعلين المعنيين ، بوضع البرامج العملية ومخططات عمل الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع التجارة والتوزيع والتكفل بتتبعها وتنفيذها ؛
- ✓ القيام ، مع السلطات والهيئات المعنية ، بإعداد استراتيجية تنمية وتشجيع وتحفيز الاستثمار في قطاع التجارة الداخلية والتوزيع والسهر على تتبعها ؛
- ✓ المساهمة في إطار الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني ، فيما يخص الجانب المتعلق بقطاع التجارة والتوزيع ، في تحديد الاحتياجات ووضع مخططات التكوين المتعلقة بها؛
- ✓ استقبال المستثمرين في قطاع التجارة والتوزيع ومدّهم بالمعلومات وتوجيههم وخاصة بالنسبة للمشاريع التي تكتسي أهمية خاصة وتحتاج إلى مواكبة نوعية ؛
- ✓ القيام مع السلطات والهيئات المعنية ، بأي عملية تهدف إلى تأطير المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع التجارة والتوزيع وتشجيعها وتنميتها وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان استدامتها ؛
- ✓ وضع الإطار التشريعي والتنظيمي والهيكلية لأنشطة التجارة والتوزيع والمساهمة في وضع دلائل مرجعية لتقنياتها ؛
- ✓ توفير الخبرة اللازمة للفاعلين في قطاع التجارة والتوزيع قصد تعزيز قدرتهم التنافسية ؛
- ✓ السهر ، بتنسيق مع الفاعلين المعنيين ، على تنمية وتشجيع جميع أشكال التجارة بما في ذلك التجارة الإلكترونية وتجارة الأسواق الكبرى والمتوسطة ؛
- ✓ المساهمة ، بتنسيق مع الفاعلين المعنيين ، على توفير الظروف المثلى لتحسين والارتقاء بالتجارة ، بما في ذلك التجارة القروية والمتجولة وكذا التجارة الصغيرة ؛
- ✓ تنمية شراكات وبرامج للتعاون من أجل تقوية قدرات المنظمات المهنية والفاعلين الخواص العاملين في قطاع التجارة والتوزيع ؛
- ✓ المساهمة في تشجيع وتنمية المبادرة والنشاط المقاولاتي في قطاع التجارة والتوزيع وضمان تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنظام المقاول الذاتي؛
- ✓ المساهمة في اقتراح وتتبع التدابير المتعلقة بتزويد السوق وبمجال الأسعار، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛
- ✓ السهر على مراقبة المنتجات والسلع والخدمات المعروضة في السوق وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛

- ✓ تحديد الإطار التنظيمي وتدبير أو العمل على تدبير شراء وإعادة بيع الكحول الإيثيلي ؛
- ✓ اعتماد هيئات تقييم مطابقة المنتجات والسلع والخدمات ؛
- ✓ القيام بأنشطة المراقبة في مجال القياس القانونية ، بما في ذلك أجهزة القياس ، ومراقبة السوق ؛
- ✓ تدبير معايير القياس الوطنية ؛
- ✓ مساعدة المقاولات الصناعية في اختيار أجهزة القياس واستخدامها وصيانتها ؛
- ✓ الموافقة على المواصفات القياسية للجودة والسلامة في قطاع التجارة والتوزيع ؛
- ✓ القيام بمهام كتابة المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد ؛
- ✓ السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية المستهلك ؛
- ✓ اقتراح التدابير الرامية إلى تعزيز حماية المستهلك في جميع أبعادها ؛
- ✓ السهر على تعزيز قدرات الحركة الوطنية لحماية المستهلك ؛
- ✓ تقديم كل مساعدة تقنية للجمعيات العاملة في مجال حماية المستهلك.